

مفهوم "الترانسفير" (الطرد) في الفكر والممارسة الصهيونية: الجدور التاريخية والتحديات الحاضرة نور مصالحة *



كانت الارض والديموغرافيا دوماً في صُلب النزاع بين المستوطنين الكولونيين الصهيونيين وأهل الأرض الفلسطينيين. واليوم، يعترف معظم الباحثين بأن "منطق الإلغاء" والاقْتلاع والاستيلاء على الأرض، وخلافاً لما كان عليه الأمر في الكولونالية الأوروبية التقليدية في آسيا وأفريقيا، والتي كانت ترمي إلى استغلال السكان الأصليين، كان في صلب الاستيطان الكولونيالي. فقد استمر الاستيطان الكولونيالي الصهيوني في فلسطين في التوسع من دون أن يفتقر حتى يومنا هذا، بحيث أوجد مئات البُور الاستيطانية على امتداد الضفة الغربية. ويشير بعض الباحثين إلى "المساواة الديموغرافية" الإجمالية الحالية بين العرب واليهود في فلسطين التاريخية (أي بين النهر والبحر)، لكن هذا البعض لا يدرك أن دولة إسرائيل تسيطر بصورة مباشرة على أكثر من 90% من أراضي فلسطين تحت الانتداب، وأن الفلسطينيين، بصورة عامة، محصورون في "بُور" مكتظة بالسكان وما يشبه "البانتوستان" في جنوب أفريقيا سابقاً، أي في قطاع غزة والضفة الغربية، وأن معظم الأراضي بين النهر والبحر مخصصة حصراً للاستيطان اليهودي الإسرائيلي والصهيوني.

" كانت الارض والديموغرافيا دوماً في صُلب النزاع بين المستوطنين الكولونيين الصهيونيين وأهل الأرض الفلسطينيين "

وتحتوي الكتابة التاريخية الصهيونية على العديد من البراهين التي تفيد بأن معظم من استوطن المستوطنات الصهيونية المبكرة في فلسطين (البيشوف)، ومنذ البداية، كان ينظر إلى السكان العرب الأصليين نظرة تتأرجح بين عدم الاكتراث والتعالي والرفض التام لحقوقهم الوطنية واقتلاعهم "ونقلهم" إلى البلاد المجاورة.

منذ الأيام الأولى للاستيطان الصهيوني الكولونيالي في فلسطين، كانت القيادة الصهيونية تتصارع مع ما سمّته "المسألة العربية" (هاشلخه عريبت)، أي مشكلة خلق دولة استيطانية ذات أغلبية يهودية في فلسطين حيث كان الفلسطينيون العرب هم الأغلبية الساحقة من السكان، وكانوا يمتلكون معظم الأراضي. فأضحى الحل المفضل لدى معظم القادة الصهيونيين هو ما يسمى "الترانسفير"، أي الانتقال، وهي كلمة مُلطفة للتطهير العرقي والطرده المنظم لسكان فلسطين نحو بلاد عربية مجاورة. فمنذ أيام مؤسس الصهيونية السياسية، أي تيودور هيرتسل، وصولاً إلى الأب المؤسس لدولة اسرائيل وأول رئيس لحكومتها، دافيد بن - غوريون، اعتنق جميع الزعماء الصهيونيين عقيدة "الانتقال" بطريقة أو بأخرى، أمّا الخلاف فكان ينحصر بالأساليب المعتمدة لتحقيق هذا الأمر.

" منذ الأيام الأولى للاستيطان الصهيوني الكولونيالي في فلسطين، كانت القيادة الصهيونية تتصارع مع ما سمّته "المسألة العربية" "

علاوة على هذا، فإن تطور مفهوم "الترانسفير" الصهيوني وبلورته خلال الانتداب يجب أن يوضع في سياقه الصحيح، إذ ظل الفلسطينيون هم الأغلبية الساحقة من السكان حتى سنة 1947.

كذلك، فإن المقاومة العنيفة من جانب أهل فلسطين الأصليين للصهيونية، ولمشاريع "اقتلاع" الفلاحين الفلسطينيين من خلال عمليات شراء الأراضي في فترة الانتداب، وأيضاً تأثير هذه المقاومة في سياسات الانتداب البريطاني، كان من شأنها كلها أن تؤثر في الفكر الصهيوني. وعلى سبيل المثال، وبالنسبة إلى الزعيم الصهيوني الأبرز، دافيد بن - غوريون، فإن "الترانسفير" (أو ما سمّاه بالعبرية في مفكرته الشخصية "غبروتس"، التي تعني الطرد) أصبح، وبعد الثورة الفلسطينية الكبرى (1936 - 1939) على الكولونياتية، والتي قادها أهل ريف فلسطين، والتي أدت إلى تأليف لجنة بيل البريطانية، وإلى إصدار الكتاب الأبيض البريطاني سنة 1939، بمثابة الهاجس والحل معاً في الفترة ما بين سنة 1936 وسنة 1948. فقد خاطب بن - غوريون اجتماعاً للوكالة اليهودية قائلاً: "أنا أحبذ الترانسفير بالقوة، ولا أجد في ذلك أي شيء يخالف الأخلاق." كما أنه كتب في مفكرته، سنة 1937، أن في إمكان الصهيونية أن تسيطر على كل فلسطين الانتدابية في المستقبل (بين النهر والبحر) وعلى مراحل.

" ظل الفلسطينيون هم الأغلبية الساحقة من السكان حتى سنة 1947 "

أمّا الرجل الآخر الذي كان هاجسه على الدوام "الترانسفير بالقوة"، فهو يوسف فايتس، رئيس دائرة الاستيطان في الصندوق الوطني اليهودي، ورئيس لجنة "الترانسفير" الرسمية التابعة للحكومة الإسرائيلية سنة 1948. وكان فايتس، وطوال عشرات السنين، في صلب عمليات شراء الأراضي الصهيونية. وكان كل من معلوماته الدقيقة وانغماسه في شراء الأراضي يجعله يدرك بعمق حدود هذا الأمر. وحتى زمن متأخر، أي في سنة 1947، بعد مضي نصف قرن على عمل مضمّن لا يفتر،

فإن كامل ملكية الصندوق اليهودي، أي نحو نصف ما يمتلكه "الييشوف" الصهيوني لم يبلغ 3.5% من أرض فلسطين.

لكن، وعلى الرغم من أن بعض القادة الصهيونيين تحدث، خلال الجدل داخل الوكالة اليهودية سنة 1938، عن "انتقال داخلي" و"انتقالات محلية" و"إزاحات" جرى تنفيذها بحق فلاحى فلسطين في العشرينيات والثلاثينيات لفسح المجال أمام إنشاء مستعمرات يهودية جديدة، وذلك بعد عمليات صهيونية لشراء الأراضي، وتحت حماية بريطانية عسكرية منذ أواسط الثلاثينيات فصاعداً، فإن الإجماع الصادر عن القادة الصهيونيين في الفترة 1937-1939 كان أن "الانتقال الشامل" للفلسطينيين نحو دول عربية مجاورة وخارج حدود الدولة اليهودية المقترحة هو الحل الوحيد الذي لا بد منه لقيام دولة يهودية ذات قابلية ديموغرافية للحياة في فلسطين.

إن خطر "الترانسفير"، الذي تقع جذوره في قلب الفكر الصهيوني العنصري الديموغرافي، وفي قلب المشاعر والممارسات الصهيونية، ما زال حتى يومنا هذا أمراً وارداً، ذلك بأننا نسمع المسؤولين والوزراء في إسرائيل يتكلمون عن ضم مساحات واسعة من الضفة الغربية بصورة قانونية.

"إن خطر "الترانسفير"، الذي تقع جذوره في قلب الفكر الصهيوني العنصري الديموغرافي، ما زال حتى يومنا هذا أمراً وارداً"

وفي كتابين صدرا لي،¹ حاولتُ أن أحدد السياق التاريخي لجذور مفهوم الترانسفير في الفكر الصهيوني السائد لدى كتابة تاريخ فلسطين الحديث، والذي كان مثاله الأبرز طرد الفلسطينيين ونكبة فلسطين 1948. وكتابي المعنون "طرد الفلسطينيين: مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين، 1882 - 1948" الصادر سنة 1992، والذي يستند في أغلبيته إلى وثائق وأرشيفات صهيونية، يميّز اللثام عن مباحثات داخلية مطولة بشأن "الترانسفير" قامت بها اللجنة التنفيذية في الوكالة اليهودية (التي كانت آنئذ بمثابة حكومة "الييشوف" في فلسطين) في أواسط الثلاثينيات، وأيضاً عن عدد من خطط "الترانسفير" التي وُضعت خلال النصف الثاني من الثلاثينيات وأوائل الأربعينيات وفي السنوات على مشارف سنة 1948.

عقيلة الترانسفير والحرب ونكبة 1948

حتى سنة 1947 كان المستوطنون والمهاجرون الأوروبيون الصهيونيون أقلية في فلسطين، وجاءت نكبة فلسطين سنة 1948 لتمثل نهاية ما يفوق نصف قرن من المحاولات الصهيونية الحثيثة

والخطط السرية انتهت كلها بالقوة الوحشية.

وخلال فترة ما من الانتداب وصل الزعماء الصهيونيون، وخصوصاً بن - غوريون، إلى قناعة فحواها أن تحقيق "الترانسفير" وطرد الفلسطينيين من شأنهما أن يجريا بسهولة أكبر خلال الحرب منهما في أيام السلم، وذلك من خلال دمج العوامل العسكرية والأمنية والاستراتيجية والأرضية والاستعمارية والديموغرافية والأيدولوجية. ومن الجلي أن بن - غوريون وأعوانه الذين سيطروا على الهاغاناه (التي أصبحت لاحقاً الجيش الإسرائيلي) دخلوا في سنة 1948 وهم تحت تأثير مفهوم "الترانسفير"، وكانوا مصممين على حل "المعضلة العربية" الديموغرافية؛ تلك المعضلة التي وبمواكبة مقاومة فلسطينية أهلية عنيفة ضد الاستيطان) كانت بمثابة التحدي الأكبر للصهيونيين على امتداد أكثر من نصف قرن قبل سنة 1948.

وكان حزب العمل الصهيوني هو الحزب المسيطر (ولاحقاً الحزب السائد في دولة إسرائيل)، وخصوصاً في الفترة 1930 - 1977. والأمر الأساسي في استراتيجيات حزب العمل الصهيوني في أواسط الثلاثينيات، وخصوصاً بعد سنة 1936، تمثل في عقيدة السعي نحو امتلاك "القدر الأكبر من الأرض والقدر الأصغر من السكان العرب" في الدولة اليهودية المقترحة.

أما كيفية تطبيق هذه العقيدة فقد تطورت بمرور الزمن وعبر مختلف التحولات التاريخية في فلسطين ثم، لاحقاً، في فلسطين/إسرائيل بعد 15 أيار/مايو 1948. وجاء طرد أكثر من نصف الشعب الفلسطيني سنة 1948، والاستيلاء على 78% من مساحة فلسطين تحت الانتداب، ليضمنا، بصورة عامة لكن ليس بصورة نهائية، إنجاز هذه الاستراتيجية الصهيونية حيال الأرض والديموغرافيا.

في سنة 1948، استولت إسرائيل على معظم فلسطين الانتدابية من خلال التطهير العرقي لمعظم سكان فلسطين الأصليين. وكانت استراتيجية إسرائيل سنة 1948 هي الحصول على القدر الأعظم من الأرض والقدر الأقل من العرب. ففي سنة 1948، وبالنظر إلى الحقائق الديموغرافية في فلسطين وملكية أراضيها العربية، لم يكن من الممكن إنشاء دولة يهودية في البلاد من دون طرد الفلسطينيين وتدمير الجزء الأكبر من المجتمع الفلسطيني. وفي الأراضي التي احتلتها إسرائيل سنة 1948 تم طرد 90% من الفلسطينيين والعديد منهم تحت تهديد السلاح مباشرة.

كان "الترانسفير"، وعلى شكل أوامر محددة للطرد، ماثلاً وواضحاً في خطة دالت، وهي خطة الهاغاناه الشاملة لإخضاع فلسطين، والتي جرى اعتمادها رسمياً في آذار/مارس 1948، ثم جرى تطبيقها في الأسابيع اللاحقة. أما حرب 1948 فلم تكن سوى تلك الفرصة المتاحة لتطبيق عقيدة "الترانسفير" الصهيونية، وإنشاء دولة يهودية خالية على الأغلب من الفلسطينيين. وركزت الحرب عقول الصهيونيين، كما وفرت التبريرات الأمنية والعسكرية والاستراتيجية لتطهير الدولة اليهودية والاستيلاء على أملاك شعب فلسطين. وفي كتابي الآخر عرضت كمية هائلة من الوثائق

والأرشيقات الإسرائيلية الرسمية التي تتعلق بمفهوم "الترانسفير" الصهيوني والجدل الذي نشأ في شأنه، وفيما يتعلق بما جرى خلال النكبة، كما وبشأن مسؤولية إسرائيل عن طرد الفلسطينيين المنتظم سنة 1948. وفي يومنا هذا، فإن أكثر من 50% من الفلسطينيين هم لاجئون، وأكثر من 80% من سكان غزة هم من اللاجئين الفلسطينيين من أراضٍ أصبحت داخل إسرائيل سنة 1948.

" كان "الترانسفير"، وعلى شكل أوامر محددة للطرد، ماتلاً وواضحاً في خطة دالت "

كانت استراتيجية اسرائيل هي "القدر الأكبر من الأرض والقدر الأقل من العرب"، وهذا يفسر إلى حد ما بقاء أقلية فلسطينية داخل الخط الأخضر، بلغ مجموعهم 13% من عدد السكان سنة 1949، إلا أن هذه النسبة ارتفعت لتصل اليوم إلى 20% من سكان إسرائيل. أمّا ضم "المثلث" الذي جرى بالاتفاق مع الملك الأردني عبد الله الأول، وقوامه قرى عربية محاذية للخط الأخضر مع الضفة الغربية، فقد أضاف مزيداً من الفلسطينيين إلى دولة إسرائيل سنة 1949 في سنواتها المبكرة. وفيما يتعلق بطرد معظم الفلسطينيين من الدولة اليهودية سنة 1948 ليزداد حجمها ازدياداً كبيراً، ثم تحويل الفلسطينيين إلى أقلية بعد أن كانوا أغلبية كبرى ضمن الخط الأخضر، فقد اعتبره قادة حزب العمل الصهيوني بمثابة نجاح استراتيجي لا بأس فيه. وهو أيضاً استراتيجية تكررت في حزيران/يونيو 1967 حين وصفها وزراء العمل في الأراضي المحتلة بعد سنة 1967 بأنها تمثل "القدر الأكبر من الأرض والأقل من العرب"، أو "القدر الأكبر من الجغرافيا لإسرائيل والقدر الأقل من الديموغرافيا العربية في إسرائيل".

" كانت استراتيجية اسرائيل هي "القدر الأكبر من الأرض والقدر الأقل من العرب" "

الفترة التي تلت سنة 1967: القدر الأكبر من الأرض والأقل من العرب
في حزيران/يونيو 1967، وفي تكرار لما حدث سابقاً، تم طرد نحو 300,000 فلسطيني من الضفة الغربية إلى الأردن، والعقيدة الصهيونية ذاتها (التي لها اتصال وثيق بفكرة "الترانسفير")، أي القدر الأكبر من الأرض والأقل من العرب، هي التي طبقت بكل وضوح من جانب حزب العمل الحاكم آنذاك في الأراضي المحتلة سنة 1967، وإنشاء المستوطنات اليهودية فيها، ولا سيما في الضفة والقطاع بعد سنة 1967 مباشرة.

كما أن هذه العقيدة هي التي اتخذت شكلاً غير رسمي في خطة ألون (1967-1970)، التي كانت هي أيضاً مطروحة استراتيجياً في العقيدة المتمثلة في سيادة إسرائيل على الجزء الأكبر من أراضي الضفة، وتثبيت الجيش الإسرائيلي على نهر الأردن، كما كانت جزءاً أساسياً من عقيدة إسرائيل الدفاعية، وأصبحت هذه الحجة مطروحة من جانب جميع حكومات حزب الليكود في الفترة التي تلت اتفاقيات أوسلو، وخصوصاً خلال العقدين الأخيرين. وهذا الأمر يفسر إلى حد ما انتعاش جدل "الترانسفير" (الرسمي والعام) في إسرائيل في العقود الأخيرة.

ونحن نعلم أن إسرائيل لم تعتمد في استراتيجيتها بعد سنة 1967 إلى ضم الأراضي التي احتلتها آنذاك بصورة رسمية وقانونية، ما عدا القدس الشرقية التي جرى ضمها رسمياً منذ أكثر من ثلاثة عقود، وإنما كانت استراتيجياً إسرائيل هي تدمير الخط الأخضر الذي كان يفصل الضفة الغربية. لذا لم تكن أي حكومة إسرائيلية منذ سنة 1967 على استعداد للعودة إلى حدود ما قبل ذلك العام. ومارست كل حكومات حزب العمل سياسة "التوسع العملي"، وسعت إلى الضم في واقع الأمر من خلال إنشاء مستوطنات، وفرض حقائق جديدة على الأرض، ثم عدم السماح لمعظم الفلسطينيين بالبقاء داخل حدود الدولة اليهودية المتوسعة باطراد. ثم إن الإجماع السياسي في إسرائيل كان يقضي بأن الجزء من وادي الأردن التابع للضفة الغربية، حيث تم إنشاء مستوطنات يهودية بعد سنة 1967، سوف يجرى ضمه إلى دولة إسرائيل لاحقاً.

أوسلو وما بعد أوسلو

كانت قضايا الأرض والديموغرافيا، التي كانت في صلب الصراع بين المستوطنين وأصحاب الأرض الأصليين، بمثابة القلب في الطريقة التي صيغت بها اتفاقيات أوسلو وجرى تطبيقها. ولم تعترف تلك الاتفاقيات بالحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني، كالحق في تقرير المصير، وفي إنشاء دولة، وفي العودة للاجئين. وفي أوائل التسعينيات، كانت هذه الاتفاقيات بالنسبة إلى حكومة يتسحاق رابين تعني "التعامل مع مشكلة الديموغرافيا العربية" في الضفة والقطاع، وتمثل نوعاً من أنواع التصدي للتحدي الكامن في الانتفاضة الفلسطينية الأولى. ومن وجهة النظر الإسرائيلية ذاتها، وكما حدث فعلاً على الأرض، فإن عملية أوسلو وقيام السلطة الفلسطينية كانا، في الواقع، يعنيان إعادة النظر في العديد من الأفكار الإسرائيلية بشأن "الحكم الذاتي الفلسطيني" في بعض أجزاء الضفة، وهي أفكار طُرحت بوضوح في خطة ألون (أي ما سُمي المنطقة "ج") التي كانت تحوي مئات المستوطنات والبؤر الاستيطانية الإسرائيلية التي تعتبرها الحكومة الحالية جزءاً من إسرائيل، في حين بقيت إسرائيل تسيطر، بصورة عامة، على كل الأراضي الواقعة بين البحر والنهر. وهكذا فقد أصبحت إسرائيل، وبصورة حصرية، تسيطر على ثلثي الضفة الغربية.

واستناداً إلى منظمة بتسيلم الحقوقية (في أيار/مايو 2023)، فإن "سياسة إسرائيل تهدف إلى تمكين الدولة للاستيلاء على مزيد من أراضي الفلسطينيين كي يستخدمها اليهود، وهي سياسة يجري تنفيذها على امتداد الضفة الغربية، وضد العشرات من المجتمعات الفلسطينية. وهذه السياسة تفتقر إلى الشرعية، كما أن "الترانسفير" بالقوة هو جريمة حرب."

من وجهة النظر الإسرائيلية، كانت اتفاقيات أوسلو تتماشى إلى حد لا بأس فيه مع فكرة "القدر الأكبر من الأرض والأقل من العرب." ومن خلال اتفاقية أوسلو الثانية في أيلول/سبتمبر 1995، فإن هذا التوسع أدى في الواقع إلى تفتيت الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق: المنطقة "أ" حيث مُنحت المدن الفلسطينية الكبرى حكماً ذاتياً، والمنطقة "ب" حيث مُنحت القرى والبلدات الفلسطينية التي كانت تقع على تخوم المدن الكبرى في المنطقة "أ" حكماً ذاتياً جزئياً، ثم المنطقة "ج" حيث الفلسطينيون أقلية تعدادها 200,000، وتشكل نحو ثلثي مساحة الضفة، تبقى تحت السيطرة الإسرائيلية المباشرة، وهي منطقة خصصها صانعوا السياسة الإسرائيليون لتصبح فيما بعد جزءاً لا يتجزأ من دولة إسرائيل. وهذا التقطيع في الواقع للضفة، والذي جرى بموجب اتفاقيات أوسلو بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية التي تتمتع بـ "حكم ذاتي"، كان قد طُرح على بساط البحث لأول مرة في خطة ألون في الفترة 1967 - 1970.

" من وجهة النظر الإسرائيلية، كانت اتفاقيات أوسلو تتماشى إلى حد لا بأس فيه مع فكرة "القدر الأكبر من الأرض والأقل من العرب" "

وهكذا، وللمرة الثانية، نجد كيف أن العقيدة الصهيونية، أي القدر الأكبر من الأرض والأقل من العرب، جرى تطبيقها على أرض الواقع من جانب إسرائيل بواسطة اتفاقيات أوسلو وما تبعها من إجراءات، وأضحت هذه العقيدة في صلب الطريقة التي تم بها تقطيع أوصال الضفة إلى مناطق "أ" و"ب" و"ج". وهذا التقطيع هو الذي سمح لإسرائيل منذ سنة 1993 بأن تزيد بمقدار ثلاثة أضعاف أعداد سكان المستوطنات في الضفة، وتحت غطاء أوسلو في بادئ الأمر. وقد سعت إسرائيل لإنشاء مستوطنات غير قابلة للتفكيك مستقبلاً، وبالتالي فرض وقائع ديموغرافية على الأرض من خلال بناء مئات المستوطنات والبور الاستيطانية، وأيضاً فرض حقائق على الأرض، الأمر الذي يشكل جزءاً أساسياً من الاستراتيجية الصهيونية على امتداد قرن من الاستيطان الصهيوني في فلسطين، والذي كان يرمي إلى ضمان ضم أجزاء كبرى من الضفة بطريقة لا يمكن نقضها أو الرجوع عنها، وبالتالي إلى منع قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة تقع في محاذة إسرائيل. ومن وجهة نظر إسرائيل، فإن مفهوم الحكم الذاتي الفلسطيني، على شاكلة السلطة الفلسطينية المحصورة في المنطقة "أ" (أي 5% من الضفة) والمنطقة "ب"، كان يرمي إلى حل مشكلة إسرائيل الديموغرافية، إي إلى إبعاد مراكز السكان الكبرى الفلسطينية عن الدولة اليهودية. واليوم نجد أن معظم الفلسطينيين في الضفة محصور داخل المنطقتين "أ" و"ب" اللتين تحكمهما السلطة الفلسطينية بصورة جزئية، وهي سلطة لا يمكنها أن تمارس مهماتها سوى بالتنسيق الحميم مع سلطات الاحتلال الإسرائيلية.

وفي الفترة الأخيرة، وبعد تعاضم تمدد مئات المستوطنات اليهودية في الضفة، حاول بنيامين نتنياهو أن يحوّل ضم أجزاء من الضفة من أمر واقع إلى ضم قانوني. وعلى الرغم من أن حلفاء إسرائيل في حكومات الغرب (وخصوصاً الولايات المتحدة) كانوا يمتنعون في الفترة الأخيرة من دعم الضم القانوني، فإن حكوماتهم لم تفعل شيئاً لمنع إسرائيل من ضم المنطقة "ج" بصورة عملية. أما الاتحاد الأوروبي فكان طوال العقود الثلاثة الماضية يموّل عملية الاحتلال الإسرائيلية.

الديموغرافيا والانسحاب من غزة سنة 2005: خسارة القدر الأقل من الجغرافيا والقدر الأكبر من الديموغرافيا

من المعلوم، أنه، وخلال حكم رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق أريئيل شارون، انسحبت إسرائيل من غزة سنة 2005. وهذا يعني، استناداً إلى عقيدة "القدر الأكبر من الأرض والقدر الأقل من العرب"، خسارة جزء صغير جداً من الأرض في مقابل التخلص من عدد كثير من الفلسطينيين.

في واقع الأمر، فإن فشل محاولة نقل اللاجئين من غزة إلى شمال سيناء في أواخر الستينيات والسبعينيات، هو الذي كان يشكل جزءاً من الخلفية التاريخية للانسحاب من جانب واحد من غزة في سنة 2005. وهذا الانسحاب كان من شأنه أن يزيل أكثر من مليوني فلسطيني من الدولة اليهودية في مقابل خسارة جزء ضئيل من الأرض، ثم فرض حصار خانق على فلسطينيي غزة، وهو حصار كان من العوامل الفاعلة التي أدت إلى هجمات "حماس" في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

"إن فشل محاولة نقل اللاجئين من غزة إلى شمال سيناء في أواخر الستينيات والسبعينيات، هو الذي كان يشكل جزءاً من الخلفية التاريخية للانسحاب من جانب واحد من غزة في سنة 2005"

في ذلك الحين (أي في سنة 2005) وافقت أغلبية الإسرائيليين على خطة الانسحاب، وعلى التخلص من مشكلة ديموغرافية عربية فلسطينية كبرى في غزة. أمّا اليوم، وبعد هذه الحرب القاتلة على غزة، فإننا نجد بعض الأصوات داخل حكومة إسرائيل تطالب باحتلال إسرائيلي دائم لأجزاء من القطاع بعد أن يجري إفراغها من سكانها الفلسطينيين.

عودة الحياة إلى جدل "الترانسفير" وإلى "الترانسفير الزاحف"

عادت الحياة مجدداً إلى خطر "الترانسفير"، أو الطرد، والذي واجهه الفلسطينيون في العقود الأخيرة، وهو خطر له جذور عميقة في تاريخ سياسات الاستيطان الإسرائيلي، وفي يومنا هذا

في الضفة الغربية. لكن، ومع أن فكرة "الترانسفير" كثيراً ما جرى الحديث عنها في السر، وتمت المصادقة عليها في الدوائر العميقة في المؤسسات الصهيونية في الفترة التي سبقت سنة 1948، إلا إن عودة الحياة مجدداً إلى مفهوم "الترانسفير" اكتسبت الشرعية في الخطاب الإسرائيلي العلني منذ الثمانينيات، ثم اكتسبت مزيداً من الشرعية في الفترة التي تلت الانتفاضة الثانية باعتبارها الطريقة الفضلى للتعامل مع "المشكلة الديموغرافية" الفلسطينية في الأراضي المحتلة ومع "المقاومة الفلسطينية" لضم أجزاء كبرى من الضفة بصورة عملية.

"فكرة"الترانسفير" كثيراً ما جرى الحديث عنها في السر، وتمت المصادقة عليها في الدوائر العميقة في المؤسسات الصهيونية في الفترة التي سبقت سنة 1948"

أما القدس الشرقية المحتلة والتي جرى توسيعها من جانب واحد، ويبلغ عدد سكانها 300,000، فقد تم ضمها إلى إسرائيل بصورة رسمية و"شرعية" منذ زمن بعيد. لكن، وفي السنوات الأخيرة، فإن معظم سياسات إسرائيل الاستيطانية في القدس الشرقية كان يركز على التغلغل إلى داخل الأحياء الفلسطينية، وتفتيتها، ثم تقليص الديموغرافيا الفلسطينية. وهذا في واقع الحال هو "ترانسفير زاحف" للفلسطينيين من القدس الشرقية التي ضُمَّت إلى إسرائيل من جانب واحد، وهي سياسة يتم تنفيذها من خلال مجموعة متنوعة من الإجراءات الإدارية والبيروقراطية والقانونية.

وبعد انهيار عملية أوسلو في أعقاب الانتفاضة الثانية، ومع غياب أية عملية سياسية خلال العقدين المنصرمين، وما واكب ذلك من تهميش للسلطة الفلسطينية في الضفة من جانب حكومات إسرائيلية متعاقبة كان يرأسها بنيامين نتنياهو، فإن مفاهيم "الترانسفير" قد تم الترويج لها مجدداً من طرف دوائر رسمية وشبه رسمية. وقد عمد أحد أهم مراكز الأبحاث الأكاديمية في إسرائيل، أي مركز الدراسات المتداخلة الحقول في هيرتسليا، وهو مركز يقدم النصح إلى وزراء إسرائيل وقادة جيشها ذوي المراتب العليا، إلى التوصية بهذا "الخيار الرسمي"، أي خيار "الترانسفير".

وعلى الرغم من أن زعماء اليمين المتطرف في إسرائيل في حكومة الائتلاف الحالية هم الذين يرفعون الصوت عالياً بشأن هذا السيناريو، فإن الجدل الحالي والعلني في إسرائيل فيما يخص "نقل" السكان الفلسطينيين إلى خارج الأراضي المحتلة هو مطلب ينادي به علناً المسؤولون الإسرائيليون والمعلقون على وسائل الاتصال. كما أن هذا الخيار موجود في "اقتراحات السياسة" وفي "أوراق البحث السياسية" التي يقدمها الأكاديميون للحكومة، والتي لا يجرؤ على إدانتها سوى قلة

قليلة جداً في إسرائيل.

I. الحرب على غزة "والحرب الصامتة" في الضفة الغربية: "الاقتلاع الداخلي" (أي داخل الضفة) في مقابل "الترانسفير الخارجي" من الضفة

إن الأغلبية العظمى من سكان غزة (أي أكثر من 80 % من السكان وتعدادهم 2.3 مليون نسمة) هم من أحفاد لاجئين فلسطينيين تم اقتلاعهم وطردهم من أراضيهم التي أصبحت جزءاً من إسرائيل سنة 1948.

إن الحرب الماحقة التي تشنها إسرائيل حالياً على غزة والدمار الهائل لمعظم البنية التحتية المدنية في القطاع و"الإزاحة الداخلية" لنحو ثلثي سكان غزة، من شأن كل هذا أن يكون له تأثير عميق في كل فلسطيني، وعلى الأخص فلسطيني القطاع والضفة. وبالإضافة إلى هذه الحرب الشاملة على غزة، فإن الدعوات الصادرة عن دوائر رسمية في إسرائيل إلى طرد الفلسطينيين بصورة جماعية من منازلهم في الضفة والقطاع قد تعاضمت واتسعت منذ بداية الحرب على غزة قبل ستة أسابيع، وهي على حد قول بعض الجهات الحقوقية في إسرائيل تمثل عملية وضع الدعوات المطالبة بـ "الترانسفير" والطردهم الجماعي في صلب الخطاب الإسرائيلي السائد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الخطأ الذي يرتكبه العديد من الكتاب هو أن مفهوم "الترانسفير" الصهيوني ينطبق فقط على إزاحة الفلسطينيين المنتظمة من فلسطين إلى دول عربية مجاورة. لكن، وفي حقيقة الأمر، فإن ربع عدد الفلسطينيين داخل الخط الأخضر (أي نحو نصف مليون نسمة) هم من "اللاجئين الداخليين" من الذين عُزلوا داخلياً، أي الذين استولى المستوطنون اليهود على أراضيهم وقراهم. وخلال الانتداب البريطاني زالت من الوجود نحو 36 قرية فلسطينية، وتم نقل أراضيها ومواقعها إلى المستوطنين اليهود. من هنا، فإن مفهوم "الترانسفير" الصهيوني يشير تاريخياً إلى "الإزاحة الداخلية" للفلسطينيين داخل فلسطين الانتدابية (وإسرائيل لاحقاً) كما يشير إلى "الترانسفير إلى الخارج"، وطردهم الفلسطينيين الذي جرى خلال نكبة سنة 1948. وهذا المفهوم لـ "الترانسفير الداخلي والخارجي" له دلالات خطيرة في شأن ما يجري الآن في الضفة.

" إن ربع عدد الفلسطينيين داخل الخط الأخضر "

(أي نحو نصف مليون نسمة) هم من

"اللاجئين الداخليين" من الذين عُزلوا داخلياً "

ولا يوجد في يومنا هذا أي تمييز يذكر بين "قيادة المستوطنين" في الضفة وبين حكومة إسرائيل، الأمر الذي يبرز بوضوح تام في الخطاب العنصري المعادي للعرب الذي يتبناه الطرفان، وفي

عملية الاستيطان المتسارعة في الضفة الغربية. وفي يومنا هذا أيضاً هناك مئات الآلاف من المستوطنين، وبحماية الجيش الإسرائيلي، يشكلون خطراً وجودياً على الشعب الفلسطيني. وبينما تتابع إسرائيل حربها على غزة، فإن المستوطنين في الضفة قد فتحو "جبهة ثانية"، وهي حرب صامتة ضد فلسطيني الضفة يتخللها عنف يومي وتهديدات بالطرد. فقد هاجم المستوطنون القرى والبلدات الفلسطينية في الضفة، واجتاحوا أراضي فلسطينية خاصة في سعي منهم لإيجاد حقائق جديدة على الأرض. واستناداً إلى العديد من التقارير، ومع التركيز الدولي الحالي على الحرب في غزة، فإن المستوطنين، بمساندة الجيش الإسرائيلي في الضفة، استغلوا فرصة الحرب وصعدوا حملتهم الرامية إلى إعادة رسم خريطة الضفة وتهديد المجتمعات الفلسطينية المكشوفة وطردها. وهم يحاولون، بصورة خاصة، طرد الفلسطينيين من ما وصفته اتفاقيات أوسلو بالمنطقة "ج"، أي المنطقة الريفية، غالباً، في الضفة، وأن يحصروا الفلسطينيين في بؤر داخل المنطقة "أ" التي تشمل المراكز المدنية في الضفة الغربية. وأحد أمكنة الإزاحة حتى يومنا هذا يقع إلى الجنوب من جبل الخليل، والبرهان على زوال المجتمعات الفلسطينية يُرى بوضوح على تلال وأودية إلى الجنوب من تلال الخليل ووادي الأردن التي نراها اليوم خالية إلا من بقايا بعض الأبنية. أما معظم سكانها فقد التجأوا إلى قرى وبلدات أكبر حجماً في المنطقة "أ". وإذا نجح المستوطنون في حملتهم هذه، فهذا الأمر يمثل أكبر حملة لـ "الترانسفير الداخلي" والطرده منذ عقود من الزمن.²

ويدرك الفلسطينيون في الضفة جيداً ما يجري لهم على الأرض، كما هم على معرفة بخطط إسرائيل الرامية إلى الطرد الجماعي. وجاء في تصريح حديث لنبيل أبو ردينة، وهو الناطق باسم محمود عباس ما يلي: "نحن ضد أية إزاحة لأي مكان وبأي شكل من الأشكال، ونعتبرها خطأً أحمر لا يمكن لنا أن نسمح بتجاوزه"، مضيفاً: "لن نسمح لما حدث عام 1948 بأن يحدث مجدداً."³ غير أن السلطة الفلسطينية التي أصابها الوهن والضعف، والتي تعتمد مالياً على تلك الدول الأوروبية التي تساهم اليوم في حرب غزة لم تستطع حتى الآن أن توقف إزاحة المجتمعات الفلسطينية التي طردت خارج أراضيها في المنطقة "ج" من الضفة على يد مستوطنين يحميهم الجيش الإسرائيلي.

ماذا عن "الترانسفير الخارجي" من الضفة وإلى الأردن؟

إن أهداف حكومة إسرائيل الحالية تتطابق تماماً مع أهداف المستوطنين في الضفة، وقد استغل الطرفان حرب غزة، واستعملا الجيش لإشعال العنف ضد التجمعات الفلسطينية المحلية، كما أن التهجير الجماعي من الضفة هو أيضاً خيارهم المفضل. لكن ثمة بعض العقبات التي تعترض طريق هذا السيناريو في الأوضاع الحالية:

أولاً، إن الحكومة الأردنية ليس لديها أي رغبة في المساهمة في أي تهجير بالقوة من الضفة والموافقة عليه، وهي لا تقبل بأية محاولة إسرائيلية في هذا الصدد، وذلك تحت طائل الحرب. استدعت الأردن سفيرها من إسرائيل وبلّغت السفير الإسرائيلي بالبقاء بعيداً كبادرة احتجاج على الحرب الإسرائيلية على غزة. وفي الأردن ثمة نسبة لا يستهان بها من السكان من أصل فلسطيني، لذا فإن أية محاولة للطرد الجماعي للسكان من الضفة الغربية من شأنها لا أن تضع الأردن في

مواجهة عسكرية مع إسرائيل فحسب، بل أن تضع كل سكان الأردن (من الفلسطينيين والأردنيين) في المواجهة ذاتها. فالشعب الأردني والحكومة في عمّان والجيش الأردني سيقاومون مثل تلك المحاولات. وفي واقع الأمر، وفي أواخر تشرين الثاني/نوفمبر 2023، ذهب الأردن إلى أبعد من ذلك من خلال تعزيز جيشه على نهر الأردن وعلى الحدود مع إسرائيل، وإطلاق التحذيرات بأن أية محاولة لطرد الفلسطينيين بالقوة عبر النهر من شأنها أن تهدد اتفاقية وادي عربة سنة 1994 مع إسرائيل.

" إن الحكومة الأردنية ليس لديها أي رغبة في المساهمة في أي تهجير بالقوة من الضفة والموافقة عليه "

ثانياً، إن الفلسطينيين لديهم إجمالاً حساسية بالغة تجاه هذا الأمر، وهم يعلمون علم اليقين أن إزاحتهم بالقوة وبصورة جماعية، بمثابة نكبة أخرى، وأنهم سيقاومون أية محاولات إسرائيلية في هذا الصدد، بينما يحشدون دعماً دولياً متعاضداً من حملة التضامن معهم لإبطال تلك المحاولات. والدعم ضد الإزاحة الجماعية من الضفة يأتي من منظمات دولية لحقوق الإنسان، كما من منظمات حقوق الإنسان في إسرائيل ذاتها. كما أنه، وفي هذه اللحظة بالذات، فإن داعمي إسرائيل (وخصوصاً الإدارة الأميركية الحالية) لا مصلحة لهم في توسيع الحرب في غزة كي تصل إلى الضفة الغربية، ولا مصلحة لهم أيضاً في مجابهة أوسع نطاقاً مع العالمين العربي والإسلامي. أمّا الإدارة الأميركية، فقد أبدت انتقادات في الأسابيع الأخيرة إزاء محاولات إسرائيل استغلال حرب غزة لـ "خلق" وقائع جديدة على الأرض في الضفة الغربية.

II. الحرب على غزة "تقرير الترانسفير" الصادر عن مديرية الاستخبارات العسكرية في إسرائيل

إن العقلية السائدة اليوم في إسرائيل كما نلمحها في التقرير الرسمي الإسرائيلي وهو "دراسة موقف" بشأن خيارات الحرب (انظر أدناه) تظهر أن السيناريو المفضل هو طرد سكان غزة الفلسطينيين إلى شمال سيناء في مصر، وذلك تحت ستار الحرب وما يواهن دمار هائل للبنية المدنية التحتية. وهذا الأمر يتم وصفه بأنه "ضرورة أمنية" بالنسبة إلى الحكومة الحالية في إسرائيل، كما أن هذا السيناريو يساهم في طمس قضية فلسطين على المستوى القومي، ويسهل الضم الشرعي والنهائي لأجزاء (أو لمعظم) من أراضي الضفة إلى إسرائيل. لكن، وفي ضوء المقاومة الشديدة من جانب مصر والفلسطينيين فإن هذا "السيناريو المفضل إسرائيلياً" لا يمكن إنجازه بسهولة حالياً. وبصورة أساسية، لا يوجد أي مسوّغ شرعي دولي، ولا أي دعم يذكر لهذا السيناريو. لكن مجرد وجود مثل هذا التقرير الرسمي يعكس "عقلية الترانسفير" والتفكير العملي ضمن بعض دوائر القرار في حكومة إسرائيل.

والحرب الإسرائيلية الحالية على غزة، والتي تشمل اجتياحاً برياً واسع النطاق، وتهدف

علناً إلى "استئصال حماس"، أتت مباشرة بعد هجوم "حماس" العنيف في 7 تشرين الأول/أكتوبر، وهو هجوم أتى نتيجة ما يقارب عقدين من الزمن عانى فيها القطاع حصاراً إسرائيلياً خانقاً، وكذلك نتيجة عقود من الاحتلال والتطهير العرقي في فلسطين. وبينما كان الجيش الإسرائيلي يشن حملة ساحقة من الجو تدمّر، بصورة منتظمة، بنية غزة التحتية المدنية، أي مدارسها وجامعاتها ومستشفياتها ومساجدها وكنائسها، وتقتل الآلاف من المدنيين من الرجال والنساء والأطفال، صرّح أحد الوزراء في إسرائيل أن الجيش هو الآن بصدد إنزال "نكبة" بفلسطيني غزة، وذلك في إشارة واضحة إلى التطهير العرقي في فلسطين سنة 1948. واستعجل أريئيل كاتنر، وهو عضو الكنيست عن حزب الليكود، حصول نكبة فلسطينية أخرى شبيهة بنكبة سنة 1948.

بالإضافة إلى هذا، فإن العقلية الإسرائيلية الصهيونية السائدة اليوم حيال مسألة "الترانسفير" تتضح أيضاً من خلال التصريحات العلنية التي أدلى بها بعض المسؤولين الإسرائيليين في الأيام الأولى للحرب، والتي تروّج لفكرة "دفع" سكان غزة نحو شمال سيناء كما "الترانسفير القصري" و"إعادة الإسكان" للاجئين في شمال سيناء، وهي فكرة ذات جذور تاريخية عميقة تصل إلى خطة ألون في الفترة التي تلت سنة 1967، والتي لم تحظ في حينه بأي نجاح سياسي. وقد رفضت الحكومة المصرية هذه الفكرة بشدة، إذ كانت قلقة، بصورة خاصة، نتيجة تقرير رسمي صدر عن مديرية الاستخبارات الإسرائيلية، ويقترح الطرد الجماعي لفلسطيني القطاع البالغ عددهم 2.3 مليون نسمة، إلى شبه جزيرة سيناء المصرية، كجزء من "ورقة بحث" في خيارات الحرب.⁴ وذكرت المديرية في هذا التقرير "ثلاثة خيارات" ترمي جميعها إلى "إحداث تغيير عميق في الديموغرافيا" وفي الوضع المدني القائم في قطاع غزة. "وهي ترى أن "خيار الترانسفير" هو الأفضل بالنسبة إلى أمن إسرائيل، وتقتترح دفع سكان غزة نحو الانتقال إلى مخيمات في شمالي سيناء، ثم بناء مدن دائمة مع وجود "ممر إنساني" لم يتم وصفه بالضبط. كما يقترح التقرير ذاته إقامة "منطقة أمنية" إسرائيلية داخل غزة تكون بمثابة حاجز يمنع الفلسطينيين المهجرين من العودة إلى القطاع. ويتحدث التقرير عن مصر والسعودية ودولة الإمارات وتركيا وقطر وكندا التي في إمكانها أن تقدم العون المادي لهذا المشروع، وتستقبل فلسطيني غزة كلاجئين. ولم يحدد التقرير مصير القطاع بعد إجلاء سكانه، لكنه يفترض ضم أجزاء من هذا القطاع إلى إسرائيل وإنشاء مستوطنات يهودية داخله.

**"العقلية الإسرائيلية الصهيونية السائدة اليوم حيال مسألة
"الترانسفير" تتضح أيضاً من خلال التصريحات العلنية التي أدلى
بها بعض المسؤولين الإسرائيليين في الأيام الأولى للحرب"**

وبعد أن تلقى مكتب رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو سيلاً من التنديدات من المسؤولين المصريين، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الأزمة بين مصر وإسرائيل، سعى هذا المكتب إلى التقليل من شأن التقرير المذكور، ووصفه بأنه مجرد "بحث نظري" تم وضعه من جانب مديرية في الحكومة. غير أن نتنياهو بالذات بات يستشهد علناً بشواهد من الكتاب المقدس مستذكراً شعب "العماليق" الوارد في هذا الكتاب كي يفسّر موقف إسرائيل في الحرب الدائرة، والتي أدت حتى الآن إلى مقتل أكثر من اثني عشر ألف فلسطيني من المدنيين. واستشهد بكتاب العهد القديم، سفر صموئيل الأول، الفصل الخامس عشر، الفقرتان 2 و3 اللتان جاء فيهما: "قد افتقدت ما صنع عماليق بإسرائيل [...] فهلمّ الآن واضرب عماليق وأبسل جميع ما لهم ولا تغف عنهم بل اقتل الرجال والنساء والصبيان والرضع والبقر والغنم والإبل والحمير." وفسّر العديد من المراقبين هذا الاستشهاد بأنه ينم عن رغبة في شن حرب شاملة على غزة، وهذا ما يستدعي القلق بشأن حدوث مجزرة عرقية كاملة.

وكان من شأن ذلك التقرير الرسمي، وكذلك تصريحات نتنياهو، أن تغذي مخاوف مصر من أن أهداف الحرب الإسرائيلية طرد سكان غزة إلى مصر. أمّا بالنسبة إلى الفلسطينيين، فقد أعادت إلى ذاكرتهم نكبة أخرى هي تدمير فلسطين التاريخية سنة 1948، واقتلاع نصف سكانها. أمّا بالنسبة إلى مصر، وبصورة رئيسية، فإنها لطالما كانت تخشى رغبة إسرائيل في اقتلاع سكان غزة، بصورة دائمة، والدفع بهم نحو مصر. لذا فقد أوضحت مصر طوال هذه الحرب على غزة أنها ستقاوم أية محاولة لدفع موجة جديدة من اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيها.

وبالإضافة إلى مقاومة مصر والفلسطينيين أنفسهم، ثمة سلاح آخر ينبغي اللجوء إليه كي يحبط خطط إسرائيل الخاصة بـ"الترانسفير" في غزة، ألا وهو القانون الدولي. إذ إن "نقل السكان" (بما يشمل "الإخلاء القسري" و"التطهير العرقي" و"الطرد" و"الإجلاء" و"إعادة الإسكان بالقوة") هو بمثابة جريمة كبرى في القانون الدولي الراهن الذي يذكر تحريم كل ذلك، ثم مقاضاة مرتكبي "جرائم الحرب هذه". من هنا فإن المطلوب حالياً وعاجلاً هو أن تقوم محكمة الجرائم الدولية بإجراء تحقيق في شأن "جرائم الحرب" المرتكبة في غزة. وفي هذه الأثناء تتصاعد الضغوط الدولية المطالبة بوقف إطراق النار، غير أن المطلوب الآن لا التدخلات الدولية الحثيثة المطالبة بوقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار فحسب، بل أيضاً موقف دولي واضح يندد بـ"الترانسفير القسري" لفلسطيني غزة من جانب إسرائيل إلى خارج غزة وخارج الأراضي الفلسطينية المحتلة كافة. كما يجب أن يتم وبسرعة إنشاء نظام عالمي إنساني للدعم والمعونة كي يليي الحاجات الماسة لسكان غزة ممن جرى اقتلاعهم، وهم في حالة من البؤس الشديد والألام النفسية.

" ثمة سلاح آخر ينبغي اللجوء إليه كي يحبط خطط إسرائيل الخاصة بـ"الترانسفير" في غزة، ألا وهو القانون الدولي "

وفوق كل هذا وذاك، وكي لا تقع نكبة أُخرى في غزة، يجب أن يتحد الفلسطينيون لمواجهة الحرب والتطهير العرقي والمجازر العنصرية المرتكبة في غزة كما وفي الضفة الغربية.

1 Expulsion of the Palestinians: The Concept of 'Transfer' in Zionist Political Thought, 1882-1948 (IPS, Washington DC, 1992) and A Land Without a People: Israel, Transfer and the Palestinians, 1949-1997 (Faber and Faber, London, 1997).

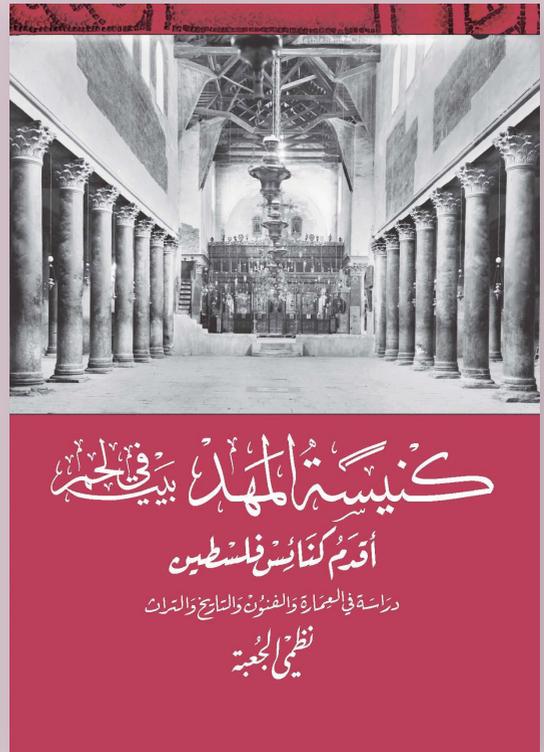
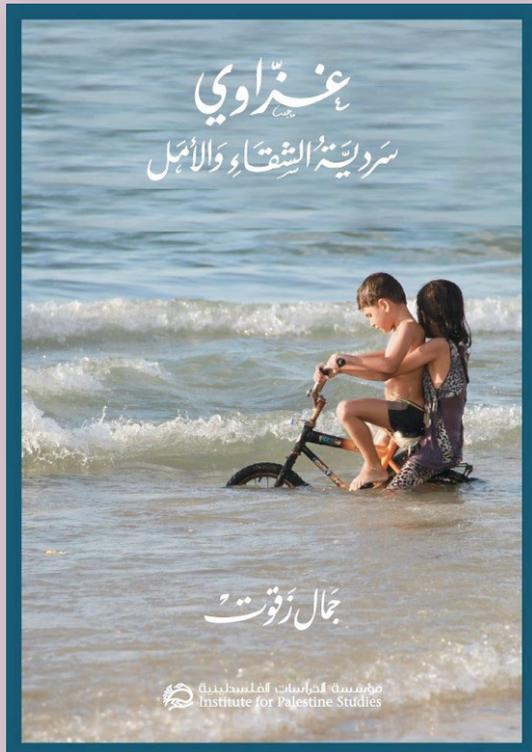
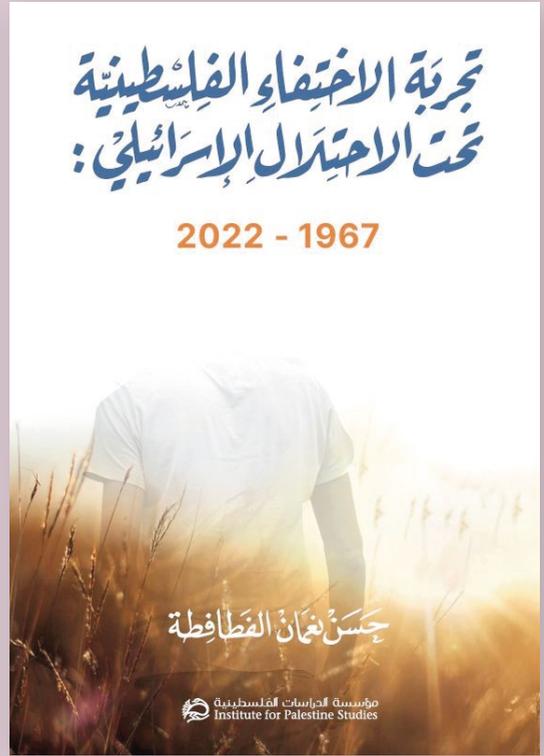
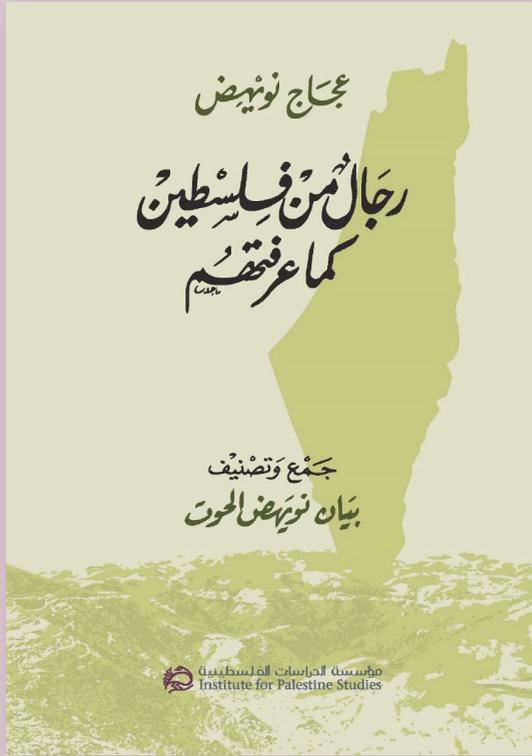
2 Largest Palestinian displacement in decades looms after Israeli court ruling | Reuters

3 An Israeli ministry, in a 'concept paper,' proposes transferring Gaza civilians to Egypt's Sinai - ABC News (go.com)

4 “An Israeli ministry, in a “concept paper,” proposes transferring Gaza civilians to Egypt's Sinai” at: An Israeli ministry, in a 'concept paper,' proposes transferring Gaza civilians to Egypt's Sinai | AP News

إصدارات جديدة من مؤسسة الدراسات الفلسطينية

www.palestine-studies.org/ar/Books





مؤسسة الدراسات الفلسطينية
Institute for Palestine Studies

العدد: 007

24 تشرين الثاني | نوفمبر 2023

* عن المؤلف

الدكتور نور مصالحة مؤرخ فلسطيني من الجليل. درّس في جامعات بير زيت ولندن وريتشموندز وهو باحث زميل في كلية الدراسات الشرقية والإفريقية (SOAS) في جامعة لندن، ويحاضر أيضاً في الدراسات الإسلامية في كلية سانت ماري الجامعية في جامعة سري (Surrey).

من مقالاته في مجلة الدراسات الفلسطينية:

الفلسطينيون داخل "الخط الأخضر"
والاتفاقات الفلسطينية. الإسرائيلية

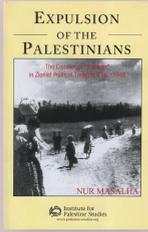
العدد رقم 20 ، خريف 1994

صدر له عن المؤسسة:

طرد الفلسطينيين: مفهوم "الترانسفير"
في الفكر والتخطيط الصهيونيين (1882- 1948)

أرض أكثر وعرب أقل :

سياسة الترانسفير الإسرائيلية في التطبيق 1949-1996



مؤسسة الدراسات الفلسطينية

مؤسسة عربية مستقلة تأسست عام 1963 غايتها البحث العلمي حول مختلف جوانب القضية الفلسطينية و الصراع العربي - الصهيوني. وليس للمؤسسة أي ارتباط حكومي أو تنظيمي، وهي هيئة لا تتوخى الربح التجاري.

وتعبّر دراسات المؤسسة عن آراء مؤلفيها، وهي لا تعكس بالضرورة رأي المؤسسة أو وجهة نظرها.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، شارع أنيس النصولي - فردان، بيروت - لبنان

+961 1-80-49-59

www.palestine-studies.org

@ ipsbeirut@palestine-studies.org

palstudies_ar

@ palestinstudies.ar

f instituteforpalestinestudies